



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

20 هوز (يوليو) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



العجلان: مرشح المهلكة يستحق منصب مدير عام منظمة التجارة العالمية

بينها جائحة كورونا المستجد". ويشير العجلان إلى أن "دلالة استحقاق مرشح السعودية للمنصب الدولي، نتيجته المراتب المتقدمة التي حققتها مؤخراً بين دول العالم، حيث تقدمت المملكة خلال العام الجاري من المرتبة 26 إلى المرتبة 24 في تقرير التنافسية العالمي من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية"، معتبراً أن "ما تحظى به المملكة من ثقل اقتصادي وسياسي سيعزز من مكانة التوجيه في الترشيح للمنصب لا سيما أنه يمتلك سجلاً من التجارب والخبرات العملية، حيث شغل العديد من المناصب التي ستؤهله لقيادة المنصب بكفاءة".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أكد رئيس مجلس الغرف السعودية عجلان العجلان، أن "ترشيح المملكة العربية السعودية للمستشار في الديوان الملكي محمد بن مزيد التويجري لتولي منصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، يأتي حرصاً على تطوير عمل المنظمة والنهوض بها إلى آفاق جديدة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وحل التحديات والمعوقات التي تواجهها بما ينعكس إيجابياً على نمو الاقتصاد العالمي".

وشدد العجلان على أن "السعودية تستحق أن تتقلد هذا المنصب المهم لما لها من جهود كبيرة في دعم الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل رئاستها الحالية لقمة مجموعة العشرين"، معتبراً أن "الترشيح يعكس قوة ومثانة الاقتصاد السعودي الذي تمكنه من تجاوز الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم ومن

Al Ajlan: KSA's Candidate Deserves the Post of WTO's Director General

The president of the Council of Saudi Chambers, Ajlan Al-Ajlan, affirmed that "the nomination of the Kingdom of Saudi Arabia to the advisor in the royal court, Mohammed bin Mazyad Al-Tuwaijri, to undertake the position of director general of the World Trade Organization, comes in the interest of developing the organization's work and advancing it to new horizons to achieve its strategic goals and solve the challenges and obstacles facing it, which reflects positively on the growth of the global economy."

Al Ajlan stressed that "Saudi Arabia deserves to take responsibility of this important position because of its great efforts in supporting the global economy, especially in light of its current presidency of the G20 summit," considering that the nomination reflects the strength and durability of the Saudi

economy that enabled it to overcome the economic global crises, including the new Corona pandemic."

Al Ajlan notes that "the indication of Saudi Arabia's entitlement to the international position is due to the advanced ranks it recently achieved among the countries of the world, as the Kingdom advanced during the current year from the 26th to the 24th place in the Global Competitiveness Report out of 63 countries that are most competitive," considering that "the Kingdom's economic and political weight will enhance the position of Al-Tuwaijri to run for office, especially as he has a record of practical experience, as he held many positions that would qualify him to lead the position efficiently."

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

عجز الموازنة المغربية تجاوز 2.8 مليار دولار

كشفت الخزينة العامة للمملكة المغربية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، عن تسجيل عجز في الموازنة حتى نهاية يونيو الماضي، بلغ 28.8 مليار درهم (2.8 مليار دولار)، مقابل عجز في الموازنة قدره 22.8 مليار درهم (2.2 مليار دولار) خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وبحسب التقرير الصادر عن الخزينة العامة، فإن هذا العجز سببه رصيد إيجابي بلغ 8.3

مليار درهم (830 مليون دولار)، تعود إلى الحسابات الخاصة للخزينة، ومصالح الدولة التي يتم تدبيرها بكيفية مستقلة. مبيّنة أنه على أساس الإيرادات المحصلة والنفقات الصادرة، يكشف تنفيذ قانون المالية (الموازنة)

also reveals a negative normal balance of 805 million dirhams (\$80.5 million), compared to a positive balance of 2.3 billion dirhams (\$230 million) recorded last year.

The public treasury report showed that the total resources of the new Corona pandemic management fund (Covid-19) reached, until the end of last June, a total of 33.3 billion dirhams (3.3 billion dollars). Noting that at the end of last month, the special fund account for the management of the "Covid-19" pandemic registered resources amounting to 33.3 billion dirhams, while expenditures amounted to 18.1 billion dirhams (\$1.8 billion).

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

أيضاً عن رصيد عادي سلبي يبلغ 805 ملايين درهم (80,5 مليون دولار)، مقابل رصيد إيجابي قدره 2.3 مليار درهم (230 مليون دولار) في العام الماضي.

وأظهر تقرير الخزينة العامة، بلوغ مجموع موارد صندوق تدبير جائحة "كورونا" المستجد (كوفيد -19)، حتى نهاية يونيو (حزيران) الماضي ما مجموعه 33.3 مليار درهم (3,3 مليار دولار).

مبيّنة أنه في نهاية الشهر الماضي، سجل حساب الصندوق الخاص لتدبير جائحة "كوفيد -19" موارد بقيمة 33.3 مليار درهم، في حين بلغت النفقات 18.1 مليار درهم (1,8 مليار دولار).

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

The Moroccan Budget Deficit Exceeded \$2.8 Billion

The public treasury of the Kingdom of Morocco, affiliated to the Ministry of Economy, Finance and Administration Reform, revealed a budget deficit until the end of last June, amounting to 28.8 billion dirhams (\$2.8 billion), compared to a budget deficit of 22.8 billion dirhams (2.2 billion dollars) during the same period from last year.

According to the report issued by the public treasury, this deficit is caused by a positive balance of 8.3 billion dirhams (\$830 million), due to the treasury's special accounts and the interests of the country that is managed in an independent manner. Indicating that on the basis of revenue received and outgoing expenditures, the implementation of the Finance (Budget) Law



آلية دعم التعافي الاقتصادي المرتقب"، معتبرا أنه "على الرغم من الظروف الاستثنائية الحالية التي يمر بها الاقتصاد الكويتي، فإن الانتماء المصرفي قد يسجل نسب نمو إيجابية جيدة".

وكانت وكالة ستاندرد آند بورز قد عدّلت النظرة المستقبلية للكويت من مستقرة إلى سلبية، مبيّنة أنّ مصدر السيولة الرئيسية للبلاد (صندوق الاحتياطي العام)، لن يكون كافياً لتغطية العجز لدى الحكومة المركزية، حيث أنّ رصيد صندوق

الاحتياطي العام يتناقص باطراد على مدار السنوات الثلاث الفائتة، وقد تسارعت هذه العملية في الأشهر الأخيرة بعد التراجع في أسعار النفط وتطبيق الكويت لاتفاق أوبك+ لخفض إنتاج النفط.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

Kuwait Central Bank: The Banking Sector is Strong & Solid

The Governor of the Central Bank of Kuwait, Mohammed Al-Hashel, expected that the Kuwaiti banking sector will remain at the same level of stability, despite the crisis that is afflicting the country's economy due to the Coronavirus, noting that "the double challenge resulting from the repercussions of the pandemic on the economy, and the deterioration of oil prices, led to a sharp decline in the state's oil revenue."

On the occasion of the release of the Financial Stability Report for the year 2019, Al-Hashel pointed out that "the strength and durability of the banking sector depends on the duration and severity of the current crisis, and its effects may differ from one bank to another", adding that "thanks to the strong levels of capital adequacy, abundance of liquidity, provisions and asset quality, the sector remained strong and forms a vital part

المركزي الكويتي: القطاع المصرفي قوي ومتين

توقّع محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل، أن يبقى القطاع المصرفي الكويتي على المستوى نفسه من الاستقرار، رغم الأزمة التي تعصف باقتصاد البلاد بسبب فيروس كورونا، مشيراً إلى أنّ "التحدي المزدوج الناجم عن تداعيات الجائحة على الاقتصاد، وتدهور أسعار النفط، أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية للدولة".

ولفت الهاشل بمناسبة صدور تقرير الاستقرار

المالي لعام 2019، أنّ "قوة القطاع المصرفي ومثابته تتوقفان على امتداد فترة الأزمة الحالية وشدها، وقد تختلف آثارها من بنك لآخر"، مشدداً على أنه "يفضل المستويات القوية لكفاية رأس المال ووفرة السيولة والمخصصات وجودة الأصول، ظل القطاع المصرفي يتمتع بالمتانة وبشكل جزءاً حيوياً من

of the mechanism to support the expected economic recovery," considering that "despite the current exceptional circumstances that the Kuwaiti economy is going through, bank credit "may record good positive growth rates."

Standard & Poor's Agency has modified the outlook for Kuwait from stable to negative, stating that the country's main source of liquidity (the General Reserve Fund) will not be sufficient to cover the deficit of the central government, as the balance of the General Reserve Fund is steadily decreasing over the past three years, and this process has accelerated in recent months after the decline in oil prices and Kuwait's implementation of the OPEC+ agreement to reduce oil production.

Source (The New Arab Newspaper, Edited)



2.1 تريليون دولار خسائر البنوك العالمية بسبب "كورونا"

إلى حوالي 40 في المئة في 2021، حيث من المتوقع أن يكون نصيب آسيا والمحيط الهادئ من تلك الخسائر 1.2 تريليون دولار في 2021، ثلاثة أرباعها من الصين، حيث يعادل حجم النظام المصرفي الصيني من حيث قروض الزبائن حجم الأنظمة المصرفية الأمريكية واليابانية والألمانية والبريطانية معاً، وهو يضطلع بدور أهم منها في ضخ الائتمان بالاقتصاد. وبحسب التقديرات ستبلغ حصة أميركا الشمالية من الخسائر الجديدة 366 مليار دولار وغرب أوروبا 228 مليار دولار وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا 142 مليار دولار وأميركا اللاتينية 131 مليار دولار.

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)



كشفت وكالة ستاندر أند بورز غلوبال للتصنيفات الائتمانية في تقرير حديث صادر عنها، عن أنّ أزمة "كورونا" ستكلف البنوك في أنحاء العالم خسائر قيمتها 2.1 تريليون دولار في القروض بنهاية العام القادم. وتوقعت أن تبلغ خسائر القروض في العام الحالي 1.3 تريليون دولار، وهو ما يزيد على مثلي مستوى العام الماضي، مرجحة أن يكون حوالي 60 في المئة من تلك الخسائر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإن كانت أكبر الزيادات النسبية بما يتجاوز المثلين في المتوسط مقارنة مع العام الماضي ستكون في أميركا الشمالية وغربي أوروبا. وكشفت الوكالة عن أنّ خسائر الائتمان لتلك البنوك ستمتص نحو 75 في المئة من أرباحها قبل تجنب المخصصات، على أن تتحسن هذه النسبة

في 2021، حيث من المتوقع أن تبلغ خسائر القروض في العام الحالي 1.3 تريليون دولار، وهو ما يزيد على مثلي مستوى العام الماضي، مرجحة أن يكون حوالي 60 في المئة من تلك الخسائر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإن كانت أكبر الزيادات النسبية بما يتجاوز المثلين في المتوسط مقارنة مع العام الماضي ستكون في أميركا الشمالية وغربي أوروبا. وكشفت الوكالة عن أنّ خسائر الائتمان لتلك البنوك ستمتص نحو 75 في المئة من أرباحها قبل تجنب المخصصات، على أن تتحسن هذه النسبة

\$2.1 Trillion in Losses of Global Banks Due to "Corona"

Standard & Poor's Global Credit Ratings Agency revealed in a recent report that the Corona crisis will cost banks around the world losses of \$2.1 trillion in loan by the end of next year.

The agency expected loan losses this year to reach \$1.3 trillion, which is more than twice the level of last year, likely to be about 60 percent of those losses in the Asia Pacific region, although the largest relative increases exceeded two times on average compared to the past year will be in North America and Western Europe.

The agency revealed that the credit losses of these banks will absorb about 75 percent of their profits before allocating provisions, to improve this proportion to about 40 percent in

2021, where it is expected that the share of Asia and the Pacific of those losses will be 1.2 trillion dollars in 2021, Three quarters of it is from China, where the size of the Chinese banking system in terms of customer loans equals the size of the American, Japanese, German and British banking systems together, and it plays a more important role than it in pumping credit to the economy. According to estimates, North America's share of the new losses will be \$366 billion, Western Europe \$228 billion, Eastern Europe, the Middle East and Africa \$142 billion, and Latin America \$131 billion.

Source (London Arab newspaper, Edited)

27 مليار دولار مبيعات التجارة الإلكترونية في الإمارات

وتشير التقديرات إلى أن مبيعات التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء المنطقة ستتمو بمعدل 23% سنوياً بين 2018 و2022. ووفقاً لتقرير "فيزا" تستحوذ التجارة الإلكترونية في الإمارات حالياً على 30% من إجمالي مبيعات التجزئة. وهذه النسبة مرشحة للارتفاع على مدى السنوات القليلة المقبلة في ظل توجهات العلامات التجارية الهادفة إلى تخفيض تكلفة العمالة والتخزين والإيجار ودوران المخزون، ما سينعكس على تعزيز دور التجارة الإلكترونية في الإمارات وزيادة حصتها في السوق إلى نحو 70% من إجمالي مبيعات التجزئة.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)



سجلت مبيعات التجارة الإلكترونية في دول المنطقة نمواً بلغت نسبته 300% منذ بدء جائحة الفيروس التاجي، ومن المقدر وفقاً لتقرير صادر عن "فيزا"، أن يبلغ حجم سوق التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط نحو 48.6 مليار دولار في عام 2022 مقارنة بـ 26.9 مليار دولار في عام 2018. وكشف التقرير أنّ حجم مبيعات التجارة الإلكترونية في الإمارات وحدها بلغت نحو 16 مليار دولار في 2019، وبواقع 7.7 مليار دولار في السعودية. واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عالمياً من حيث استخدام الإنترنت ونسبة 93.9% من إجمالي عدد سكان الدولة. كما توقع التقرير أن تبلغ قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية في الإمارات نحو 27 مليار دولار في عام 2022.

\$27 Billion in e-Commerce Sales in the UAE

E-commerce sales in the countries of the region have recorded a growth of 300% since the start of the coronavirus pandemic, and it is estimated, according to a report issued by "Visa", that the size of the e-commerce market in the Middle East region to reach about 48.6 billion dollars in 2022 compared to 26.9 billion dollars in 2018. The report revealed that the volume of e-commerce sales in the UAE alone amounted to about \$16 billion in 2019, and by \$7.7 billion in Saudi Arabia. The UAE ranked first in the world in terms of Internet usage, with 93.9% of the total population of the country. The report also expected that the value of e-commerce sales in the UAE would reach about 27

billion dollars in 2022.

The estimates pointed out that e-commerce sales across the region will grow at a rate of 23% annually between 2018 and 2022. According to the Visa report, e-commerce in the UAE currently accounts for 30% of all retail sales. This percentage is expected to rise over the next few years in light of the trends of brands aiming to reduce the cost of labor, storage, rent, and inventory turnover, which will be reflected in strengthening the role of e-commerce in the Emirates and increasing its market share to about 70% of the total retail sales.

Source (Al-Khaleej Newspaper-UAE, Edited)